16 يومًا من العمل لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي
25 نوفمبر - 10 ديسمبر 2023

مذكرة مفاهيمية

1. تمهيد

حملة 16 يومًا من العمل لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي هي حملة دولية يقودها المجتمع المدني وتقام كل عام. وتبدأ الحملة في 25 نوفمبر، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتنتهي في 10 ديسمبر، اليوم الذي تحيا فيه مناسبة يوم حقوق الإنسان، وتشير إلى أن العنف ضد المرأة هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في جميع أنحاء العالم. أطلق الحملة نشطاء في افتتاحية معهد القيادة العالمية للمرأة في عام 1991. وتستخدم هذه الحملة كاستراتيجية تنظيمية من قبل الأفراد والمنظمات في جميع أنحاء العالم للدعوة إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

ودعمًا لهذه المبادرة المجتمعية المدنية، تدعو مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة بحلول عام 2030 (UNiTE) ، إلى اتخاذ إجراءات عالمية لإذكاء الوعي وتعزيز الدعوة وتبادل المعرفة والابتكارات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات بشكل نهائي. أُطلقت المبادرة في عام 2008، وستستمر الدعوة لعدة سنوات بهدف منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه في جميع أنحاء العالم. كما تدعو الحملة الحكومات، والجهات الفعالة في مجال التنمية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها إلى توحيد الجهود في مواجهة العنف ضد النساء والفتيات.

وفي عام 2023، سيكون موضوع الحملة هو "استثمروا *لمنع العنف ضد النساء والفتيات*" وستركز على أهمية تمويل استراتيجيات الوقاية المختلفة لمنع حدوث العنف من الأساس. وستستفيد الحملة من المنصات التشريعية والدعوية العالمية الرئيسية لبناء قوة دافعة وتحفيز الجهد الجماعي لمنع العنف ضد المرأة. كما تم موائمة موضوع الحملة هذا العام مع الموضوع ذي الأولوية لعام 2024 للجنة وضع المرأة[1]، والذي يركز على *التعجيل بتحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل من منظور يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.*

[1] لجنة وضع المرأة هي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي الهيئة الحكومية الدولية العالمية الرئيسية المكرسة حصريًا لتعزيز المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

وستعمل الحملة أيضًا على تفعيل وتعزيز الالتزامات بمنع العنف ضد المرأة في إطار منتدى جيل المساواة وائتلاف العمل بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وائتلاف العمل من أجل العدالة والحقوق الاقتصادية[2] وتحفيز منتديات الدعوة العالمية، بما في ذلك نقطة منتصف الطريق لمنتدى جيل المساواة وقمة أهداف التنمية المستدامة، التي ستعقد في سبتمبر 2023.

2. اتحدوا! استثمروا لمنع العنف ضد النساء والفتيات

لا يزال العنف ضد النساء والفتيات واحدًا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في العالم. وعلى الرغم من قيام العديد من البلدان بإصدار قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة، إلا أن ضعف الإنفاذ والأعراف الاجتماعية التمييزية لا تزال تمثل مشاكل كبيرة. على الصعيد العالمي، تعرضت ما يقدر بنحو 736 مليون امرأة، أي واحدة من كل ثلاث نساء تقريبًا، للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قبل الشريك الحميم، أو العنف الجنسي من غير الشريك، أو كليهما، مرة واحدة على الأقل في حياتهن[3].

كما ازداد العنف ضد المرأة في مختلف البيئات، بما في ذلك في أماكن العمل وعبر مواقع الإنترنت، حيث وجدت دراسة عالمية أجرتها وحدة البحوث الاقتصادية أن 38 في المائة من النساء واجهن تجارب شخصية من العنف عبر الإنترنت، وأن 85 في المائة من النساء اللائي يقضين وقت على الإنترنت قد شهدن عنفًا ضد نساء أخريات. ووجدت دراسة عالمية حول النساء العاملات في قطاع التكنولوجيا أن 44 في المائة من المؤسِّسات من النساء تعرضن لأحد أشكال التحرش في العمل في عام 2020، وتعرضت 41 في المائة منهن للتحرش الجنسي[4].

وعلاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 والصراعات وتغير المناخ إلى زيادة حدة العنف ضد النساء والفتيات، وتفاقم التحديات الحالية وتوليد تهديدات جديدة وناشئة. وما زال انعدام الأمن الاقتصادي، وتعطل سبل كسب العيش، ومحدودية الحماية الاجتماعية تزيد من احتمالية تعرض النساء والفتيات للعنف [5]. وفقًا لاستطلاعات التقييمات السريعة للنوع الاجتماعي حول تأثير كوفيد-19 على العنف ضد المرأة التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 13 دولة45 في المائة من النساء أنهن أو امرأة يعرفنها تعرضن لشكل من أشكال العنف ضد المرأة منذ كوفيد-19[6]. وبعد إعصار كاترينا، ارتفع معدل اغتصاب النازحات إلى البيوت المتنقلة إلى 53.6 أضعاف المعدلات القاعدية في ميسيسبي لذلك العام[7].

---

[2] منتدى جيل المساواة هو الجهد الرائد في العالم لإطلاق الإرادة السياسية وزيادة الاستثمار والتنفيذ بشأن المساواة القائمة على النوع الاجتماعي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المبينة في إعلان ومنهاج عمل بيجين.

[3] https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures.

[4] نساء يعملن في مجال التكنولوجيا (2020). وضع المرأة في مجال التكنولوجيا والشركات الناشئة. متاح على: https://womenwhotech.org/data-and-resources/state-women-tech-and-startups.

[5] https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-03/Policy-brief-Addressing-violence-against-women-through-social-protection-en.pdf.

[6] https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/Measuring-shadow-pandemic.pdf (صفحة5).

[7] https://www.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/Infographic-Tackling-violence-against-women-and-girls-in-the-context-of-climate-change-en.pdf.

يؤثر العنف سلبًا على صحة المرأة البدنية والعقلية ورفاهها في جميع مراحل حياتها ويؤثر على تطورها مهنيًا وتمكينها اقتصاديًا[8]. كما أن للعنف ضد المرأة عواقب اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقًا على الأسر والمجتمعات [9] ، ويعيق تحقيق التنمية المستدامة. وتبين الأبحاث الجديدة التي أجراها صندوق النقد الدولي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى أن العنف ضد النساء والفتيات يشكل تهديدًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية في المنطقة. وترتبط الزيادة في العنف ضد المرأة بمقدار نقطة مئوية واحدة بانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بنسبة 9 في المائة[10]. وعلى المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن تكلفة العنف ضد المرأة (في المجال العام والخاص والاجتماعي) تبلغ 1.5 تريليون دولار أمريكي[11]. وفي جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، تقدر تكلفة العنف القائم على النوع الاجتماعي بنحو 366 مليار يورو سنويًا، حيث يشكل العنف ضد المرأة 79 في المائة من هذه التكلفة التي تبلغ 289 مليار يورو[12].

والخبر السار هو أن العنف ضد النساء والفتيات يمكن تفاديه، وهناك أدلة أكثر من أي وقت مضى حول ما يجدي نفعًا[13]. ويشكل إطار عمل احترام المرأة إطارًا شاملًا له استراتيجيات قائمة على الأدلة أظهرت نتائج إيجابية في منع العنف ضد المرأة والتصدي له، مما يتيح للدول الأعضاء والجهات الشريكة في التنمية والقطاع الخاص خيارات قوية للاستثمارات. وتُظهر مبادرة تسليط الضوء العالمية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهي أكبر جهد مستهدف للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات بقيادة الأمم المتحدة، أن الاستثمار الكبير والمنسق والشامل في إنهاء العنف يمكن أن يحدث إنجازات تحويلية في حياة النساء والفتيات[14]. فعلى سبيل المثال، أدت الاستثمارات الأكبر في الجهود المبذولة لإنهاء العنف ضد المرأة إلى مضاعفة معدل الإدانات بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي في 12 دولة وأدت إلى تعزيز 477 قانونًا أو سياسة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. إن معالجة الصعوبات الاقتصادية، إلى جانب استراتيجيات الوقاية الواعدة الأخرى مثل الاستثمار في منظمات حقوق المرأة[15]، وتغيير الأعراف الاجتماعية، ومعالجة علاقات القوة غير المتكافئة القائمة على النوع الاجتماعي، وتعزيز الخدمات الأساسية للناجيات، وإتاحة بيئات أكثر أمانًا [16]، من بين أمور أخرى، لديها القدرة على منع العنف ضد المرأة والحد منه.

[8] -www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2018/Global safety-framework-Section1-compressed.pdf (صفحة 130).

[9] -www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/RESPECT Women-Preventing-violence-against-women-en.pdf.

[10] www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2021/11/19/The-Heavy-Economic-Toll-of-Gender-based-Violence- Evidence-from-Sub-Saharan-Africa-509667.

[11] .women -www.unwomen.org/en/news/stories/2016/9/speech-by-lakshmi-puri-on-economic-costs-of-violence-against

[12] .https://eige.europa.eu/news/gender-based-violence-costs-eu-eu366-billion-year

[13] against-women. -https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/05/respect-women-preventing-violence

[14] .www.spotlightinitiative.org/publications/spotlight-initiative-global-annual-narrative-progress-report-2022

[15] هتون، إم آند ويلدون، إس إل (2012). الأصول المدنية لتغيير السياسة التقدمية: مكافحة العنف ضد المرأة من منظور عالمي، 1976-2005؛ ماما كاش (يوليو 2020) النشاط النسوي يعمل! استعراض مجموعة مختارة من الأدبيات حول تأثير النشاط النسوي في تحقيق حقوق المرأة.

[16] RESPECT-implementation-guide- /www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020 Strategy-summary-Poverty-reduced-en.pdf.

العلاقة بين الفقر والضغوط المالية والمصاعب والعنف ضد المرأة راسخة، حيث تواجه النساء مخاطر عالية من العنف بشكل غير متناسب[17]. وفي الوقت نفسه، يزيد العنف من خطر تعرض المرأة للفقر والمصاعب الاقتصادية بسبب التكاليف المباشرة للعنف مثل النفقات الصحية من الأموال الخاصة، والتكاليف غير المباشرة مثل انخفاض الدخل. ويمكن أن يكون تمكين المرأة اقتصاديًا، إلى جانب النهج التي تعزز معايير وديناميكيات النوع الاجتماعي المنصفة من أجل إحداث تغييرات دائمة للنساء والفتيات، عاملًا وقائيًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال فرص الحصول على الأصول، مثل تملك الأراضي[18]، والعمل اللائق الذي يمكّن النساء من النجاة من العلاقات التعسفية وحالات الاستغلال والهروب منها[19].

وفي إطار الجهود المبذولة لإعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق التعافي من آثار الجائحة والأزمات المتعددة، أصبحت الاستثمارات في منع العنف ضد النساء والفتيات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إذ أن هذه الاستثمارات لها فوائد هائلة في تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية. ومع ذلك، فإن أقل من 0.2 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية يتم توجيهها للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وغالبًا ما يكون هذا التمويل قليل الجودة وقصير الأجل ومتقطعًا. ولدى عدد قليل من الحكومات الوطنية سياسات تحويلية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي أو تقوم بمواءمة ميزانياتها مع استراتيجيات وتدخلات الوقاية.[20] ومن المهم التصدي للعنف ضد المرأة بطريقة شاملة وإدماجه في سياسات وبرامج أوسع نطاقًا، مثل نظم الحماية الاجتماعية، لتعزيز أمن المرأة الاقتصادي واستقلالها الذاتي والحد من خطر العنف[21]. وفي المقابل، تحتاج هذه السياسات إلى موارد قوية لدعم التخطيط والتنفيذ على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يعد إنشاء أماكن عمل أكثر أمانًا أمرًا أساسيًا للنساء للوصول إلى الموارد وأن تصبح أقل عرضة للعنف[22].

3. *أهداف الدعوة*

موضوع وأنشطة حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" هذا العام هو "استثمروا *لمنع العنف ضد النساء والفتيات*". ويناشد جميع شبكات الحملة، ومنظمات المجتمع المدني وحقوق المرأة، والمنظمات التي تعمل مع الرجال والفتيان، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات الشريكة للحكومة في ائتلافات العمل من أجل تحقيق المساواة، والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمدارس، والجامعات، والقطاع الخاص، والنوادي والجمعيات الرياضية والأفراد لتكثيف ودعم استراتيجيات الوقاية المختلفة لوقف العنف من الحدوث من الأساس.

---

[17] ستوكل إتش، مارس إل إم، باليتو سي، وآخرون. (2014). عنف الشريك الحميم بين المراهقات والشابات: الانتشار والعوامل المرتبطة به في تسعة بلدان: دراسة مقطعية. الصحة العامة 2014؛ 14:751.

[18] https://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures.

[19] الجمعية العامة (2006). دراسة متعمقة حول جميع أشكال العنف ضد المرأة: تقرير الأمين العام: 31. A/61/122/Add.11. الأمم المتحدة، نيويورك

[20] https://preventgbv.org/shared-advocacy-agenda.

[21] https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-03/Policy-brief-Addressing-violence-against-women-through-social-protection-en.pdf.

[22] https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/Addressing-violence-and-harassment-against-women-in-the-world-of-work-en.pdf (ص 10).

أهداف الدعوة الرئيسية هي:

- **دعوة الجميع إلى أن يكونوا حلفاء في منع العنف ضد النساء والفتيات** من خلال اتخاذ موقف علني، والمشاركة في الأنشطة والفعاليات لزيادة الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات في مجتمعاتهم.
- **تحريك جميع الدول الأعضاء لتخصيص ميزانية وطنية لمنع العنف ضد النساء والفتيات**، بما في ذلك من خلال خطط العمل الوطنية الخاصة بها والوقاية عبر قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية من خلال دمج منع العنف ضد النساء والفتيات.
- **الدعوة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية** من أجل منع العنف ضد المرأة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ودعم صياغة السياسات، إن أمكن.
- **الدعوة إلى مزيد من الدعم، وزيادة الاستثمارات طويلة الأجل والمستدامة** من الدول والقطاع الخاص والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى.
- **دعوة القطاعين الخاص والعام إلى الاستثمار في سياسات أماكن العمل** والتدابير التي تضمن الأمن والسلامة الاقتصاديين للمرأة.
- **حشد الدول الأعضاء وشركاء التنمية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والجامعات وجميع الجهات الفاعلة للانضمام إلى التحالف العام في إطار منتدى جيل المساواة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي** وتقديم التزامات سياسية وبرامجية ومالية ملموسة لتسريع الإجراءات التحويلية لإنهاء جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال:
  - الاستثمار في الالتزام الجماعي بشأن منع العنف، و
  - الانضمام إلى الالتزام الجماعي لائتلاف العمل بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وائتلاف العمل من أجل العدالة الاقتصادية والحقوق بشأن العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي في عالم العمل والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية 190 وتنفيذها.[23]

يقوم تحالف عمل منتدى جيل المساواة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي بحشد الحكومات، والمجتمع المدني، ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها القوة الشبابية، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الخيرية، والقطاع الخاص من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة وإحداث تغيير ملموس لصالح النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال أربعة إجراءات محددة: (1) تعزيز القوانين والسياسات وزيادة الموارد؛ (2) توسيع نطاق برامج منع العنف القائمة على الأدلة؛ (3) توسيع نطاق الخدمات الشاملة والميسورة والجيدة للناجيات؛ (4) زيادة الدعم والموارد للمنظمات المستقلة التي تقودها الفتيات والمنظمات التي تلعب دورًا قياديًا في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

سيقوم ائتلاف العمل بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي بتعبئة العمل لتعزيز حملة اتحدوا! استثمروا لمنع العنف ضد النساء والفتيات، بالاستفادة من الزخم في نقطة منتصف طريق منتدى جيل المساواة في سبتمبر 2023.

يرجى الاطلاع على موقع منتدى جيل المساواة لمزيد من المعلومات.

يركز ائتلاف العمل بشأن بالعدالة والحقوق الاقتصادية مع ائتلاف العمل المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي على التزام جماعي بالقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل على دعوة المزيد من الدول والجهات الفاعلة الإقليمية إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 وتنفيذها وعلى جميع أماكن العمل - الخاصة والعامة على السواء - اعتماد وتنفيذ سياسات لمنع العنف ضد المرأة القائم على النوع الاجتماعي والقضاء عليه.

[23] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 ((publ/documents/publication/wcms_721160.pdf ---/www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm) هي أول معاهدة دولية تعترف بحق كل شخص في عالم عمل خالٍ من العنف والتحرش، بما في ذلك العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي.

4. *المبادئ الرئيسية لحملة "اتحدوا"*

- **تكريم وتقدير الحركات النسائية** ودورها القيادي في إطار حملة 16 يومًا من العمل لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات بشكل عام.
- **رفع أصوات الحركات النسوية الشابة والمنظمات التي يقودها الشباب والشابات**: في الوقت الذي يراجع فيه العالم التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، لقد حان الوقت لإنشاء منصات لرفع أصوات الجيل الجديد من النسويين والنسويات الذين يرسمون مستقبلهم الآن.
- **عدم إغفال أحد**: تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان وتركيز الاهتمام على الفئات الأكثر حرمانًا من الخدمات والفئات المحرومة من النساء والفتيات اللواتي يعانين من أشكال متداخلة من الضرر في إطار الجهود المبذولة لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه.
- **وضع الناجيات في صلب الاهتمام:** اتباع نهج يحترم و "لا يضر" في سرد و/أو إعادة سرد قصص الناجيات، فقط بموافقتهن المستنيرة وفي ظل الظروف التي يشعرن فيها بالقدرة على ممارسة حقوقهن. ويعد هذا المبدأ ومبادئ التمكين حيويان لإشراك المدافعين والمدافعات عن الناجيات والنشطاء بشروطهم الخاصة. ويجب على جميع شركاء الحملة ضمان إعطاء الأولوية لحقوق الناجيات، وسلامتهن وكرامتهن وسرية معلوماتهن.
- **جعل استراتيجيات الحكومة بأكملها والمجتمع تعمل لمنع العنف ضد النساء والفتيات**: لكل فرد في المجتمع دور هام يلعبه لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ويجب علينا جميعًا العمل معًا عبر القطاعات لمعالجة مختلف أشكال العنف.
- **التحولية**: تعزيز الفحص الناقد للأدوار والأنظمة وممارسات النوع الاجتماعي من أجل إنشاء أو تعزيز معايير وديناميكيات منصفة من منظور النوع الاجتماعي لإحداث تغييرات جوهرية دائمة للنساء والفتيات.

5. *الأنشطة الرئيسية*

يظل ***اللون البرتقالي*** أداة للأمم المتحدة توحد جميع الأنشطة لجذب الانتباه العالمي إلى المبادرة، ومع ذلك، في ضوء أزمة الطاقة، لا ندعو هذا العام الشركاء إلى إضاءة المباني والمعالم باللون البرتقالي أو القيام بذلك لفترة محدودة في يوم 25 نوفمبر. وندعو الشركاء إلي البحث في طرق مختلفة لطلاء العالم باللون البرتقالي بما في ذلك من خلال تزيين المباني وارتداء اللون البرتقالي وجعل المساحات الرقمية برتقالية اللون على مدار 16 يومًا.